**محاضرة: الحكم الراشد**

1. **مفهوم الحكم الراشد**

مفهوم الحكم الراشد يشمل مفردتين هما "الحكم" و "الصالح"

لنبدأ أولا مع المفردة الاولى:governance بمعنى الحكم.

مصطلح الحكم اصبح من المصطلحات المألوفة فكريا في السنوات الاخيرة ، ومع ذلك فان هذا المصطلح المعقد مفتوح لمعاني عديدة ، ويستخدم على نطاق واسع كمرادف للحكومة ، وغالبا ما يتم الخلط بينهما لكن هل فعلا يختلفان في المعنى؟

\_سنناقش الاختلافات الواردة بين هاتين الكلمتين المرتبطتين.

اتباعا لتعريف "finer" ، الحكومة هي:[[1]](#footnote-2)

\_النشاط المعبر عن عملية الحكم.

\_عملية تضم الحكم المنظم كشرط لأي حكومة .

\_تضم اشخاص مكلفين بواجب الحكم (كونهم حكام) او محكومين.

\_الطريقة او المنهجية او النظام الذي يحكم به مجتمع معين.

وعليه نستنتج ان الحكومة هي هيئة من الممثلين التي تحكم الدولة في وقت معين، وبهذا المعنى لا يجوز استخدام الحكم كمرادف للحكومة، لان الحكم اوسع من مصطلح الحكومة ، وبما ان الحكم لا يعني الحكومة فما المقصود اذن بالحكم governance ؟

يشير مصطلح الحكم الى معنى مغاير للحكومة ، بالإشارة الى عملية جديدة للحكم ، او حالة متغيرة للحكم المنظم او الطريقة او المنهجية الجديدة التي من خلالها يحكم المجتمع.[[2]](#footnote-3)

في هذا السياق يميز Hosenau بين الحكومة والحكم من خلال اعتبار ان الحكومة تشير الى الانشطة التي تدعمها السلطة لرسمية بينما يشير الحكم الى لأنشطة المدعومة بأهداف مشتركة .[[3]](#footnote-4)

عرفه معهد الحوكمةINSTITUTE ON GOVERQNCE على انه عملية تتخذ من خلالها المجتمعات او المنظمات قراراتها المهمة لتحديد من يشاركون في عملية الحكم وكيف يحاسبون. [[4]](#footnote-5)

وعليه نلاحظ ان الحكم يشير الى كيفية اتخاذ القرارات من قبل مختلف القواعد (رسمية وغير رسمية)، وكيف يتم التفاعل فيما بينهم، لان الحكم لا يهتم بما يسمى "الى اين تتجه" بل يتعلق ايضا بمن يجب ان يشاركوا في اتخاذ القرار وباي قدرة ، بمعنى ان الحكم يتعلق بفعالية الحكومة او بمعنى ادق قدرة الدولة STATE CAPACITY ، التي تحدد الى اي مدى يمكن لسلطات النظام تحقيق اهدافها واداء الوظائف الاساسية لبلوغ الرفاهية الجماعية COLLECTIVE WELLBEING .ويشمل أيضا حفظ الامن والنظام داخل حدود الدولة ، تحسين مخرجات الرفاهية لسكانها وتوسيع الازدهار.[[5]](#footnote-6)

\_في هذا السياق، وعلى حسب تعريف البنك »الحكم يشمل طبيعة وشكل النظام السياسي والعملية التي تمارس من خلالها السلطة في ادارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية من اجل التنمية وقدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ السياسات واداء المهام «.[[6]](#footnote-7)

ولهذا فان البنك الدولي يرتكز على الابعاد الاقتصادية للحكم التي تركز على ضرورة التنمية ، التي تشمل ادارة القطاع العام، ادارة القطاع المالي ، تحديث الادارة العامة وخصخصةالمؤسساتالمملوكةللدولة.[[7]](#footnote-8)

**الحكم الراشد: good governance**

التحول من مفهوم الحكم الى الحكم الراشد يحمل بعدا معياريا يتعلق بجودة الحكم كمحدد رئيسي لمدى قدرة الدولة لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، هذا يعني ان الحكم الراشد يعبر على نوع الحكومة فقط ولكن عن القيم السياسية المرتبطة بها( مثل احترام حقوق الانسان) ومكونات اخرى مرتبطة بالحكم الراشد كالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، ولهذا فان الحكم الراشد يتطلب اصلاحات سياسية واقتصادية.[[8]](#footnote-9)

\_وفي هذا الصدد، وتبعا لوجهة نظر البنك الدولي فان الحكم هو ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة. والحكم الراشد يشمل ما يلي:

* خدمة عامة فعالة.
* نظام قضائي مستقل واطار قانوني شرعي لتنفيذ العقود.
* قطاع عام مستقل مسؤول أمام هيئة تشريعية يحترم القانون وحقوق الانسان.[[9]](#footnote-10)

\_ يمتد نظام الحكم الراشد الى ما وراء قدرة القطاع الى القواعد التي تنشئ دولة ديموقراطية شرعية وفعالة تفسح المجال للجيل الثاني من المشروطية المرتبطة بالديمقراطية وحقوق الانسان ، وهي شروط الدول المانحة للقروض ، باعتبار ان فشل ما يسمى بالتعديل الهيكلي والتحرير الاقتصادي في الوصول الى تحقيق التنمية ارتبط بشكل اساسي بنوعية الحكم والذي يتميز بما يلي:

* ضعف الهياكل الحكومية .
* عدم فعالية المؤسسات الادارية .
* الفساد .
* غياب المحاسبة والانفتاح في عملية صنع القرار.
* غياب حكم القانون. [[10]](#footnote-11)

الابعاد السياسية والمكونات الاخرى للحكم الراشد تم التركيز عليها في تعريف الامم المتحدة :

«سياسات متخذة من اجل التنمية المستدامة (تشمل تمكين القطاع الخاص لخلق فرص العمل)، وحكومة ديمقراطية لا مركزية مسؤولة امام مؤسسة تشريعية وأنظمة قانونية وقضائية لحماية حكم أنظمة قانونية وقضائية لحماية حكم القانون وحقوق الانسان».[[11]](#footnote-12)

**تعريفLeftwich للحكم الراشد :**

« ينطوي الحكم الراشد على ثلاثة محاور نظامي ، سياسي واداري».

\_ الاستخدام النظامي للحكم هو اوسع من الحكومة يغطي توزيع القوة السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية.

\_ الاستخدام السياسي للحكم يشير الى شرعية السلطة السياسية.

\_الاستخدام الاداري للحكم يشير الى خدمة عامة فعالة ومفتوحة وخاضعة للمساءلة تتمتع بالكفاءة البيروقراطية للمساعدة في تصميم وتنفيذ السياسات المناسبة .

\_البنك الدولي والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة ( UNDP ) يضبطون مصطلح الحكم الراشد على انه " الكيفية التي من خلالها يتم ادارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية ، ويتم ادارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية ، ويتم فيها توزيع القوة" وهذا يعني ان الحكم الراشد هو عملية وبنية التي توجه العلاقات السياسية الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق التنمية الانسانية المستدامة .[[12]](#footnote-13)

وبالتالي فالحكم الراشد يستلزم الديمقراطية التي تشجع على مشاركة أوسع في توزيع السلع والخدمات من خلال شراكات من القطاع الخاص والمنظمات المدنية.

**فواعل الحكم الراشد:**

على مدار التاريخ ، ارتبط مصطلح الحكم بشكل حصري بدور الدولة وتجاهل العوامل الاجتماعية الاخرى ، لكن الحكم الراشد يؤسس علاقات ترابطية بين الجهات الفاعلة الثلاثة في الدولة وهي: القطاع العام والمجتمع المدني والقطاع الخاص كضرورة ملحة مثلما صرح الباحث **Gorringe :"** تم تأسيس المؤسسات نتيجة لضرورة تحسين التنسيق بين مختلف افراد المجتمع لمنع تضارب المصالح ودعم التعاونية". [[13]](#footnote-14)

القطاع العام هو القطاع الرئيسي للحكومة . ولأجل تحقيق قطاع عام فعال ومسؤول ، لابد من توفر الخصائص التالية :

* عملية الجدارة للتدريب والتوظيف والترقية المهنية ، هذه العمليات تقوم على التأهيل الفني ، الخبرة ، التعليم النظامي (الرسمي) مهارات ، سلوك ، ومعرفة.
* سلطة اتخاذ القرار الهرمية والمركزية ضمن هيكل تنظيمي واسع النطاق يسمح لعملية فعالة لصنع القرارات ويخضع للرقابة والمساءلة السياسية.

**التخصيص الوظيفي:** يقوم من خلاله المسؤولين بتحديد رواتب المعاشات التقاعدية وكذا الواجبات والالتزامات .

**الاجراءات الموحدة:** كل الاعمال الموجهة بقواعد رسمية وغير رسمية وغير شخصية ، خاضعة لالتزامات مكتوبة ورموز قانونية مصممة لتوفير معاملة نزيهة ومتساوية بين جميع المواطنين والموظفين.[[14]](#footnote-15)

**القطاع الخاص:** الدولة هي قطاع ضروري للتنمية ، لكنها ليست القطاع الوحيد . معظم الدول تعتبر ان القطاع الخاص هو المصدر الاول عن توفير فرص العمل المنتج والشركات الخاصة يجب تشجيعها وتأييدها لتكون أكثر تنافسية وشفافية من خلال ما يلي:

* انشاء اقتصاد كلي مستقر.
* الحفاظ على الاسواق التنافسية .
* ضمان حصول الفقراء على الائتمان بسهولة.
* جلب الاستثمار ومساعدة تحويل المعرفة والتكنولوجيات خاصة للفئات الفقيرة.

**المجتمع المدني:** حقوق الانسان يتم احترامها من خلال مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها قنوات لمشاركة المواطنين في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك بتنظيم انفسهم في جماعات قوية للتأثير على السياسات العامة وذلك لضمان الوصول الى المصادر .خاصة فئة الفقراء . ومن خلال هذه المؤسسات يمكن تحقيق توازن السلطات ومراقبة الانتهاكات الاجتماعية.[[15]](#footnote-16)

**مبادئ الحكم الراشد:**

حدد البرنامج الانمائي للأمم المتحدة (UNDP) مجموعة من المبادئ :

* **المشاركة participation**: اعتبر كل من البنك الدولي والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة ان المشاركة هي حق من حقوق الافراد لتحسين المشاريع التنموية وتزيد من فعاليتها وتركز (UNDP) على ان التنمية تتطلب مساهمة للمشاركة العامة من خلال مؤسسات المجتمع المدني لان الحكومات وحدها لا تستطيع تلبية القيام بجميع المهام والمسؤوليات لبلوغ التنمية البشرية المستدامة.
* **حكم القانون**: هو مبدأ دستوري معقد يشمل أوجه عديدة تتعلق بوجود مفاهيم العدل، المساواة بين المواطنين. وتربط البرنامج الانمائي للأمم المتحدة بين تطبيق حكم القانون والقضاء على الفقر ، وترقية حقوق الانسان وتحقيق التنمية الانسانية على وجه العموم**.**ولهذا فان حكم القانون هو عملية تضم قواعد وضوابط تتم على أساسها تنظيم العلاقات بين المواطنين من جهة ، وبينهم وبين الدولة من جهة اخرى.
* **الشفافية Transparency:** يقصد بها القرارات المتخذة وكذا تنفيذها تخضع لقواعد وضوابط قانونية. وتعني أيضا ان المعلومة متوفرة وبحرية أمام الجميع ، مما يساهم في ترشيد القرار لخدمة لخدمة الصالح العام .
* **حسن الاستجابة Responsiveness :** ويقصد بها الخدمات العامة يتم توزيعها وتلبيتها ووصولها الى الجميع وفي الوقت المناسب وبشكل عادل .
* **التوافق Consensus oriented::** يتعلق بمدى قدرة الحكومات على التوفيق والتوسط بين المصالح المضاربة للوصول الى اتفاق واجماع عام بخصوص مصالح الجماعات وان امكن حول السياسات العامة .
* **المساواة Equity :** كل النساء والرجال لديهم الفرص في الحصول على فرص متساوية لتحسين أوضاعهم المعيشية .
* **الفعاليةEffectiveness:** كل العمليات التي ينتج عنها نتائج ومخرجات تستجيب لمطالب المواطنين عندما يتم استعمال عقلاني ورشيد للموارد. ومصطلح الفعالية في سياق الحكم الراشد يغطي ايضا استدامة استعمال المصادر الطبيعية وحماية البيئة.
* **المساءلة Accountability:** هو المتطلب المفتاحي لبلوغ الحكم الراشد ليس فقط للمؤسسات العمومية بل حتى القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني التي لابد ان تخضع للمساءلة.
* **الرؤية الاستراتيجية :** وهي رؤية قائمة على فهم كل المعطيات والفعاليات التاريخية، الثقافية، الاجتماعية التي تدور حولها عملية الحكم الهادفة التي تحقق التنمية الانسانية.[[16]](#footnote-17)

**التوافق**

**المحاسبة**

**المشاركة**

**الشفافية**

الحكم الراشد

**حكم القانون**

**حسن الاستجابة**

**الفعالية**

**المساواة**

**الشكل رقم2: معايير الحكم الراشد**

**المصدر:** « whatis Good Governance » UN-ESCAC

**أهداف الحكم الراشد:**

التنمية وتحسين الحكم يتماشيان مع بعض ،وكليهما يستوجبان عمليات الاصلاح من اجل بلوغ تنمية اجتماعية واقتصادية سريعة وشاملة. وهي الفكرة الرئيسية للدول المانحة الثنائية ( كالولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة ) والمتعددة (خاصة بالوكالات الدولية مثل البنك الدولي ) . وهذا الاخير في تقريره الخاص ب " افريقيا جنوب الصحراء" قام بتشخيص الازمة ب"أزمة الحكم".[[17]](#footnote-18)

اعتمد البنك الدولي على حوالي 100 مؤشر للحكم الراشد، يتعلق بمفاهيم المساءلة، الاستقرار السياسي، غياب العنف، فعالية الحكومة، حكم القانون، مستويات الفساد... . وقد اعتبر البنك الدولي بوجود علاقة قوية بين مؤشرات الحكم الراشد والتقدم الاقتصادي .[[18]](#footnote-19)

وعليه فإن الافتراض الخاص بالدول المانحة أن الحكم الراشد من شأنه أن يزيد من فرص التنمية في الدول المتخلفة. إلا انه من الضروري التمييز بين التنمية المتمحورة على النمو كمقاربة مقدمة الامم المتحدة لانشغالها بقضايا الافراد وتحسين مستوى معيشتهم.

ان النمو والتنمية هما مفهومان مختلفين ، فالنمو يشير الى التوسع في الانتاج المخرجات وربما الدخل .المؤشر المشترك للنمو " إجمالي الناتج المحلي (GDP ) أو المصطلح الأحدث الدخل القومي الاجمالي ( GNI ) والذي يعطي المرء فكرة عن مقدار الدخل الذي يكسبه المواطن العادي في السنة ، بينما يجادل مؤيدو النيوليبرالية بان المرء يحتاج الى النمو لتمويل التنمية فان البنيوية تقر انه من الممكن الحصول على النمو دون تنمية لان هذه الاخيرة تتعلق بقضايا التوزيع ، وتفهم في اطار التنمية الانسانية بشكل عام. [[19]](#footnote-20)

تعرف التنمية الانسانية كالتالي: " خلف بيئة اين يمكن للناس ان يطور امكانياتهم الكاملة وان يحققوا حياة ابداعية منتجة وفقا لاحتياجاتهم واهتماماتهم . توسيع الخيارات التي يملكها الناس وبناء القدرات البشرية في هذا الصدد فان التنمية الانسانية تقاس وفقا لمؤشرات مثل مؤشر نوعية الحياة الجسدية (PQLI) ومؤشر التنمية الانسانية (HDI) ، كل منهما يقدم صورة أكثر تفصيلا عن الرفاهية الاقتصادية .[[20]](#footnote-21)

\_ هناك ثلاث قدرات أساسية عادة مرتبطة بالتنمية:

* القدرات لعيش حياة طويلة وصحية .
* الوصول الى المعرفة .
* الوصول الى الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق.[[21]](#footnote-22)
* وبهذا فان التنمية هي من النهاية تنمية الناس للناس وبواسطة الناس ، وكل قطاع للحكم سواء تعلق الامر بالقطاع العام . القطاع الخاص بالمجتمع المدني لديه دور خاص به في تحقيق التنمية الانسانية المستدامة .

1. [↑](#footnote-ref-2)
2. [↑](#footnote-ref-3)
3. [↑](#footnote-ref-4)
4. [↑](#footnote-ref-5)
5. [↑](#footnote-ref-6)
6. [↑](#footnote-ref-7)
7. [↑](#footnote-ref-8)
8. [↑](#footnote-ref-9)
9. [↑](#footnote-ref-10)
10. [↑](#footnote-ref-11)
11. [↑](#footnote-ref-12)
12. [↑](#footnote-ref-13)
13. [↑](#footnote-ref-14)
14. [↑](#footnote-ref-15)
15. [↑](#footnote-ref-16)
16. [↑](#footnote-ref-17)
17. [↑](#footnote-ref-18)
18. [↑](#footnote-ref-19)
19. [↑](#footnote-ref-20)
20. [↑](#footnote-ref-21)
21. [↑](#footnote-ref-22)